المحتويات

تقديم 2

« الاتحاد الأوروبي فرض مشروع الأليكا على تونس » 3

« لماذا الاتحاد الأوروبي التفاوض مع تونس؟ » 4

« يجب علينا اعتماد كل النصوص والتشريعات الأوروبية » 5

« ميزان القوى مختل » 6

« وماذا عن التنقل؟ » 7

« تونس تُعاني من عجز في ميزانها التجاري » 8

« ما هي نتائج اتفاقية الشراكة لسنة 1995؟ »

على الخسائر الضريبيّة 9

على الصادرات 10

على المُستهلكين 11

على صناعات النسيج 12

« الاتحاد الأوروبي ينتفع أكثر من تونس من اتفاقية الأليكا في القطاع الفلاحي » 13

« أمثلة عن المساعدات التي يُقدّمها الاتحاد الأوروبي في إطار الأليكا » 14

« اتفاقية الأليكا تُترجم الرغبة في فتح أسواق جديدة للمؤسسات الأوروبية دون مراعاة مستوى التنمية في تونس » 16

« تونس لم تُفعّل أبدا إجراءات حمائيّة ضد المنتجات الأوروبية » 17

« كم ستستغرق فترة المفاوضات؟
ماذا سيحدث إذا ما امتنعنا عن الإمضاء؟ » 18

« التقارب التشريعي يحرم الدولة التونسيّة من حُرّية اختيار نظامها للتعديل الاقتصادي » 19

« هل يُشارك المُجتمع المدني في المباحثات وبكُل شفافيّة؟ » 20

« وماذا عن إجراءات المرافقة؟ » 21

تقديم

يتأثر الدماغ دائما بالأمور السّلبية أكثر من المسائل الإيجابيّة لأسباب تعود إلى تطوّر الجنس البشري (حيث تكون الأولويّة تقصّي المخاطر المُحتملة). لهذه الأسباب، أول ما يُدرك به الإنسان آليا عند حدوث التغيير هي الأشياء التي سيفتقدها - أو التي يعتقد بكونها ستضيع منه. وعلى العكس يتطلّب إدراك المنافع التي ستؤول إلينا جهودا مُضنية وبراهين ملموسة عكس الأمور التي قد نفتقدها والتي نشعر بها بالحدس ودون عناء

يتأكّد هذا الأمر في مخاوف المُجتمع المدني من ناحية والمُبرّرات المُقدّمة ضد اتفاق الأليكا. نجد في أوروبا نفس الحُجج ونفس النفور عند التفاوض في الاتفاقيات التجارية الدولية

لاحظنا تواتر وتكرار عدد من الملاحظات والتساؤلات في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك في أغلب المؤتمرات التي تطرّقت إلى اتفاقية الأليكا. اخترنا أهمّها وسنُحاول تحليلها فيما يلي

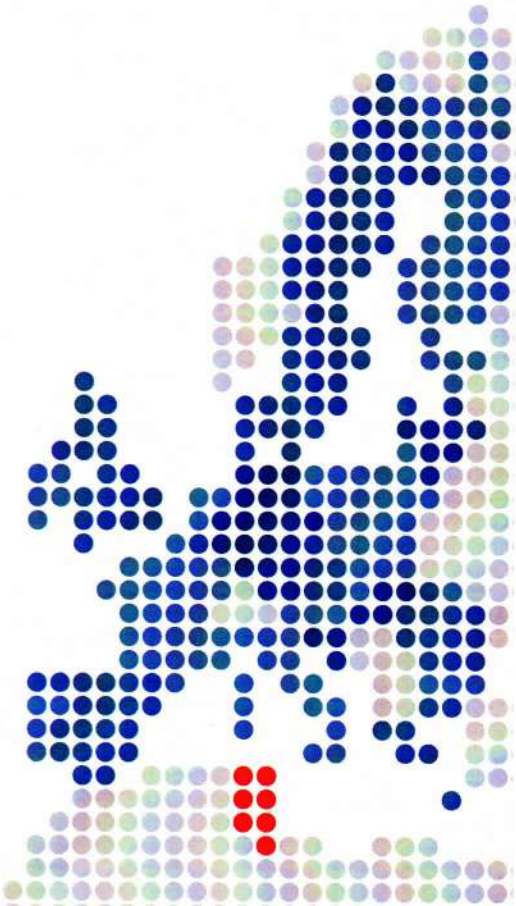

7 الاتحاد الأوروبي فرض اتفاق الأليكا على تونس

اتخذت تونس منذ شهر أكتوبر 2015 قرارا سياديا للشروع في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمُعمّق (اتفاق أليكا) في إطار الشراكة المُتميّزة التي تمّت المُصادقة عليها يوم 19 نوفمبر 2012 والذّي تحدد المجلات ذات الأولويّة لتعزيز العلاقات الثنائيّة. تأمل تونس من خلال اتفاق أليكا إلى مساعدة الاقتصاد التونسي على الاندماج التدريجي في السوق الأوروبية الموحّدة لتكثيف وتنويع صادرات البلاد وتطوير مناخ الاستثمار وتيسير الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها البلاد. كما يجب وضع الأولوية بالأساس على الإجراءات التي تُمكّن من استقطاب الاستثمارات الأوروبية والدولية وتيسير الاندماج في السوق الأوروبية الموحّدة وتطوير الحوكمة الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي بين تونس والدول المُجاورة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسّط. سيعتمد اتفاق الأليكا على الالتزامات الراهنة المتخذة في إطار اتفاق الشراكة اللأورومتوسطي المُمضى بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة 1995 الذي يشمل المنتوجات المُصنّعة فقط وبالتالي سيُمثلُ اتفاقا شاملا حول العلاقات التجارية والاقتصاديّة بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسيّة يحتوي على سلسلة كاملة من المجالات التي تُخوّل النفاذ إلى السوق والتشريعات من أجل المصلحة المُشتركة

يُمثل اتفاق الأليكا فُرصة يتعيّن اقتناصُها ولا فرضُها عُنوة. خير دليل على ذلك أن الاتحاد الأوروبي انتظر ثلاثة سنوات حتى تكون تونس جاهزة للشروع في المفاوضات التي ستستغرق الوقت الضروري لها.

يجب أن تُصادق البرلمانات عليه فيما بعد (الرقابة الديمقراطيّة) كما يُمكنها أيضا رفضُه.

فاتفاق الأليكا يُمثل إذا وسيلة لخدمة التقارب بين الجمهورية التونسيّة والاتحاد الأوروبي وليسا غاية في نفسه. وهو وسيلة من ضمن عدد من الوسائل الأخرى المُعتمدة في إطار الشراكة المتميزة المُمضاة سنة 2012 التي تُصاحب تونس في مسيرتها نحو التقدّم والحداثة، وتشمل المُشاركة في برنامج البحث بحلول سنة 2020 والمفاوضات الخاصة بالشراكة من أجل التنقل وتعزيز التعاون الثنائي منذ الثورة - بلغت الهبات مجموع مليار يورو فيما ارتفع مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار منذ سنة 2011 مبلغ 3.7 مليار يورو / المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار

كما يُمثل اتفاق الأليكا استمرارا للعلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي بالجمهورية التونسية منذ ما يزيد عن أربعين سنة (يعود الاتفاق التفضيلي الأول إلى سنة 1976) فالعلاقات ليس جديدة بل ما يجري هو تحديث لاتفاق الشراكة يهدف إلى تكملته والتعمُق فيه. وبالتالي يُمثل اتفاق الأليكا فرصة يتعين استغلالها ولا فرضها كما يجب أن تستغرق المفاوضات الوقت الضروري لذلك

على البرلمانات فيما بعد المصادقة عليه (الرّقابة الديمقراطيّة) كما يُمكنها أيضا رفضه. فَكما جاء في بيان سياسة الجوار التي تمّت مُراجعتُها بأن الاتحاد الأوروبي يبقى مستعدّا بالنسبة للدول الشريكة التي لا ترغب في اتباع انموذجا للاندماج الاقتصادي، لمناقشة خيارات واقعية يُمكن لها أن تُعزز التجارة والاستثمار

لماذا يُريد الاتحاد الأوروبي التفاوض مع تونس؟

يولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لنجاح الانتقال السياسي والاقتصادي في تونس

إن دوافع الاتحاد الأوروبي من اتفاق الأليكا هي بالأساس دوافع سياسيّة وتنمية اقتصادية واجتماعية. تُمثل تونس شريكا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسّط فيما يُشكل نجاح الانتقال الديمقراطي والاقتصادي في تونس أهمية قصوى للاتحاد الأوروبي. تتمتع تونس اليوم برصيد هام من الدعم والمساندة في أوروبا وهي فرصة يجب العمل على حسن استغلالها

بينما يُمثل الاتحاد الأوروبي السوق الأساسية للصادرات التونسية، إذ يستقطب نسبة 78 بالمائة منها (2017)، لا تُمثل تونس سوى الشريك التجاري الرابع والثلاثين، وبالتالي تبقى المصلحة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في اتفاق الأليكا محدودة، على الرغم طبعا من كون إزالة الحواجز التجارية ستخدم المؤسسات من الجانبين

المبادلات التّجارية للاتحاد الأوروبي مع أبرز شركائه – 2017

	واردات الاتحاد الأوروبي			صادرات الاتحاد الأوروبي			مجموع المُبادلات		
	الشريك	القيمة مليون يورو	الفائض لصالح الاتحاد الأوروبي	الشريك	القيمة مليون يورو	الفائض لصالح الاتحاد الأوروبي	الشريك	القيمة مليون يورو	الفائض لصالح الاتحاد الأوروبي
	العالم	1,858,257	100,0	العالم	1,879,431	100,0	العالم	3,737,688	100,0
1	الصين	374,823	20,2	الولايات المتحدة	375,845	20,0	الولايات المتحدة	632,021	16,9
2	الولايات المتحدة	256,176	13,8	الصين	198,200	10,5	الصين	573,023	15,3
3	روسيا	145,094	7,8	سويسرا	150,813	8,0	سويسر	261,220	7,0
4	سويسرا	110,407	5,9	روسيا	86,186	4,6	روسيا	231,280	6,2
5	النرويج	77,433	4,2	تركيا	84,490	4,5	تركيا	154,251	4,1
6	تركيا	69,760	3,8	اليابان	60,493	3,2	اليابان	129,373	3,5
7	اليابان	68,880	3,7	النرويج	50,702	2,7	النرويج	128,135	3,4
8	كوريا الجنوبية	50,017	2,7	كوريا الجنوبية	49,805	2,7	كوريا الجنوبية	99,822	2,7
9	الهند	44,184	2,4	الامارات العربية المتحدة	42,616	2,3	الهند	85,907	2,3
10	فياتنام	37,018	2,0	الهند	41,723	2,2	كندا	69,182	1,9
	...			...			...		
	36- تونس	**9,431**	**0,5**	**29- تونس**	**11,124**	**0,6**	**34- تونس**	**20,555**	**0,6**

المصدر: كوماكست يوروستات 2018

7 يجب علينا اعتماد كل النصوص والتشريعات الأوروبية

ستعمل تونس مع الاتحاد الأوروبي على صياغة اتفاق الأليكا حسب أولويات وخصوصيات الطّرفين. تتميز المُقاربة المعتمدة بالتجديد خاصة على مستوى التقارب التشريعي مع النصوص القانونية الأوروبيّة حيث يتعيّن على تونس تحديد أولوياتها. من الطبيعي أن تتشابه في البداية نصوص التفاوض المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي (مثلا مع النصوص التي تمّ عرضُها عند بداية التفاوض مع المغرب). لكن النصوص النهائيّة ستكون نتاجا للمفاوضات خاصة بكل شريك ولا مثيل لها. لتونس حُرية اختيار مستوى التقارب التشريعي الذي يُناسبُها الأكثر. ترتبط اختياراتُها بمصالحها وأولوياتها ومستوى تقدّمها في مختلف القطاعات. يُمكن لتونس مثلا أن ترى مصلحتها في اعتماد مواصفات الصحّة النباتية لمنتوجات فلاحية مُحدّدة ترغب في تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي

لتونس حُرية اختيار مستوى التقارب التشريعي الذي يُناسبُها الأكثر. ترتبط اختياراتُها بمصالحها وأولوياتها ومستوى التقدّم في مختلف القطاعات

لن يكون اتفاق الأليكا جامدا وثابتا بل سيكون «حيّا» لأن التشريعات الأوروبية أيضا تتطوّر باستمرار ويجب بالتالي التفكير في آليّات تحديث وتحيين

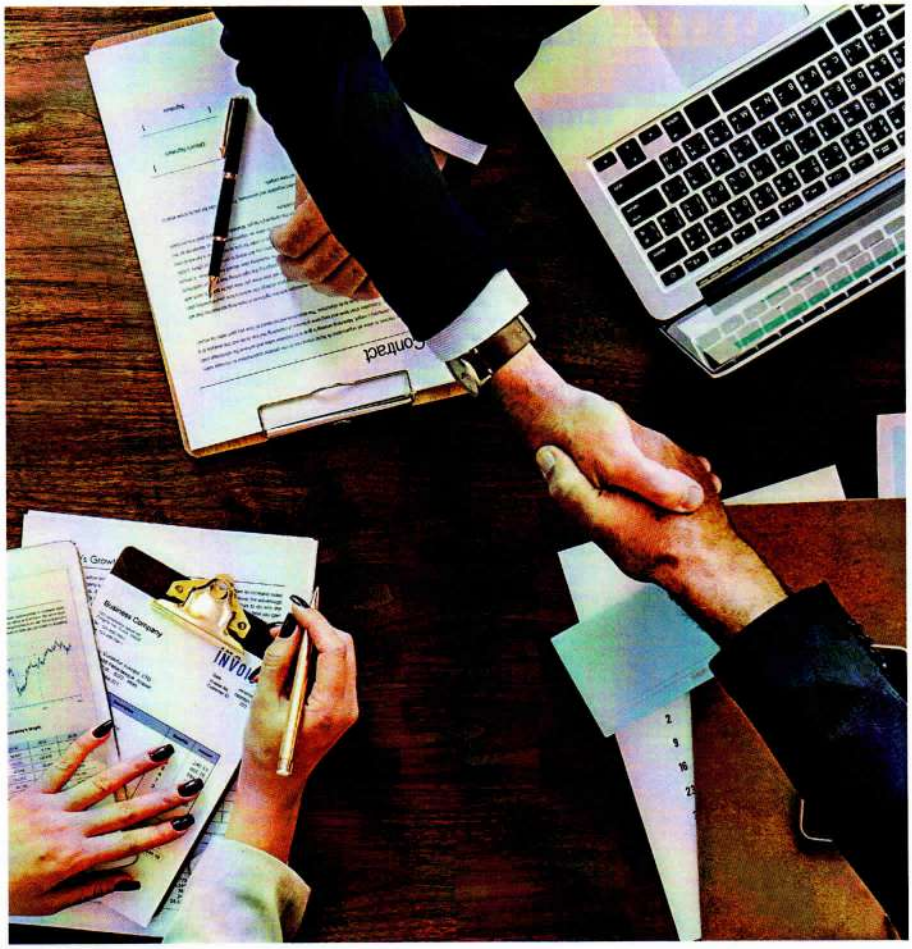

ميزان القوى مختل

يتحمّل كل من الاتحاد الأوروبي والجمهورية تونسية مسؤولية نجاح المفاوضات لتعود بالنفع على تونس ولديهم في ذلك مصلحة مشتركة لتكون مُربحة للطرفين

يجب أن نثق في قدرة المُفاوضين التونسيين فلديهم مقاربة مُعلّلة ومُحدّدة. عيّنت الحكومة مفاوضين رئيسيين للإشراف على المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي يعملون أيضا على التنسيق في تونس بين مختلف الهياكل الإداريّة وبقية الأطراف الفاعلة والمعنية بالمفاوضات

يعتمد المفاوضون التونسيون المؤهلون والمتميّزون على التشاور مع القطاع الخاص للبحث عن فُرص جديدة في الأسواق الأوروبيّة وهم مستعدون لرفع التحديات المستقبليّة كما يعتمدون على خبراء وممثلين عن المُجتمع المدني. يتحمّل كل من الاتحاد الأوروبي والدّولة التونسية مسؤولية نجاح المفاوضات لتعود بالنفع على تونس ولديهم في ذلك مصلحة مشتركة لتكون مُربحة للطرفين

7 ماذا عن التنقل؟

يبقى تسليم التأشيرات طويلة المدى من اختصاصات الدول الأعضاء لكن من ضمن المُبادرات الناتجة عن تطبيق الشراكة المُتميّزة الشروع في مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسيّة حول اتفاق لتيسير إجراءات الحصول على تأشيرة شانغن لفترات تقلّ عن التسعين يوما. تُجرى هذه المُفاوضات في معزل عن اتفاق الأليكا مما أدى بالمُجتمع المدني التونسي بالاعتقاد خطأ بأن الاتحاد الأوروبي غير مستعدّ لتيسير تنقل المهنيين وذلك يحُدّ من الأرباح المُحتملة لمزوّدي الخدمات التونسيين. لكن الحقيقة عكس ذلك، فبفضل اتفاق الأليكا يُمكن لهؤلاء تقديم خدماتهم داخل الاتحاد الأوروبي

يعمل الاتحاد الأوروبي على التنسيق الوثيق بين مُفاوضات الأليكا والمفاوضات المتعلّقة بتيسير التأشيرات من أجل استغلال كل عناصر الاندماج المُمكنة بين المسارين والحفاظ على قيمة التنازُلات التي سيتم تقديمُها في إطار الأليكا من طرف المُزوّدين التونسيّين

يتعيّن على تونس تحديد أصناف الأشخاص للانتفاع بإجراءات تيسير التأشيرة وسيكون مزوّدو الخدمات حتما من ضمنهم

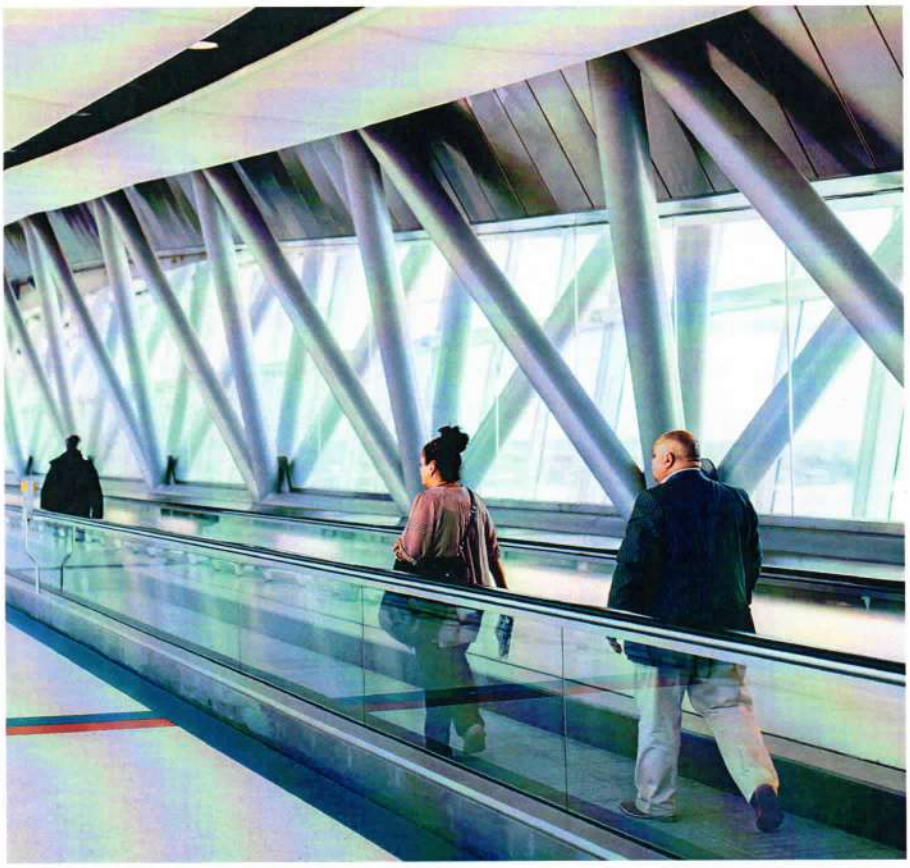

تونس تُعاني من عجز في ميزانها التجاري

رخاء البلاد يعتمد بصفة كُبرى على تصدير السلع والخدمات وكذلك على الاستثمارات الأجنبية

تُوفّر الصّادرات منفذا أساسيا بما ان السوق الداخلية التونسيّة لا يُمكنُها استيعاب كل منتوجات القطاعين الصناعي والفلاحي الفاعلين. كما أن الواردات ضروريّة لإضفاء مزيد من النجاعة والحداثة على الإنتاج التونسي. فالإشكالية لا تتمثل في حماية الصناعات التونسيّة على مستوى السوق الدّاخلية التي ستبرز محدوديّتها قريبا، حتى إذا ما ساعد هذا على التخفيف من أعباء ميزان العملة الصعبة على المدى القريب، لكن في الدفع بها نحو الأسواق الخارجية حيث تكتسي اتفاقيات التبادل الحر أهمية قصوى

يُمكن لاتفاق الأليكا أن يُعزز القدرة على النفاذ إلى السوق الأوروبية وأن يُمثل إطارا قانونيا متينا وثابتا للتشجيع على الاستثمار

فالهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية التونسية يتمثل في تطوير الشروط المرجعية الإطارية التي تُنظم نفاذ منتوجاتها إلى الأسواق الخارجية. يشمل ذلك من ناحية وضع الفاعلين الاقتصاديين التونسيين على نفس قدم المساواة مع أبرز منافسيهم من حيث القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجيّة والعمل على ان يكون هذا النفاذ مستقرا بقدر الإمكان وخال من المصاعب والشوائب

العجز مع الاتحاد الأوروبي نسبي إذ لا يُمثل سوى 9% من إجمالي العجز

محدوديّة السوق الداخلية التونسية جعلت الاقتصاد يكتسي نزعة دولية. يعني هذا أن رخاء البلاد يعتمد بصفة كُبرى على تصدير السلع والخدمات وكذلك على الاستثمارات الأجنبيّة. فالتطوير المستمر للقدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية يمثل بالتالي هدفا هاما في السياسة الاقتصادية الخارجية للدولة التونسيّة. يُمكن لاتفاق الأليكا تعزيز القدرة على النفاذ إلى السوق الأوروبية وأن يُمثل إطارا قانونيا متينا وثابتا للتشجيع على الاستثمار

تفاقم العجز في الميزان التجاري لتونس بنهاية سنة 2017 ليرتفع إلى 15,592 مليار دينار مُقابل أكثر بقليل من 12,601 مليار دينار سنة 2016 (المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2017). يُمكن تفسير هذا العجز بصفة عامة من ناحية بالاختلال في المبادلات المُسجّلة مع بعض الدّول على غرار الصين (4,407- مليار دينار) وتركيا (1,853- مليار دينار) وروسيا (1,100- مليار دينار) والجزائر (681- مليون دينار) ومن ناحية أخرى بالارتفاع المُسجّل على مستوى واردات مواد الطاقة (39,9%+) بسبب الزيادة في شراءات النفط الخام (787,2 مليون دينار مُقابل 641,2 (مليون دينار) والمواد المُكرّرة (3,748 مليار دينار مُقابل 2,339 مليار دينار

مثلت واردات مواد الطاقة سنة 2017 نسبة 25,9% من مجموع العجز بينما شكّل العجز المُسجّل مع الصين وتركيا ما يُقارب 40% من عجز الميزان التجاري (28,3% مع الصين و11,9% مع تركيا) بينما يبقى العجز مع الاتحاد الأوروبي نسبيا إذ لا يُمثل سوى 8,9% من إجمالي العجز العام

ما هي نتائج اتفاقية الشراكة لسنة 1995؟

بيّنت عديد الدراسات من ضمنها دراسة قام بها الأستاذ منجي بوغزالة بان اتفاق الشراكة دفع بصفة عامة بالاقتصاد التونسي وأسفر عن عديد الحركيات الإيجابية حتى وإن لم يكتمل مسار تحرير المُبادلات. كشفت الدراسة بأن الصناعة التونسيّة صمدت جيدا أمام المنافسة الأوروبية بما أنها استمرت في النمو وأن صادرات المواد المُصنّعة ساهمت بقسط وافر في تعزيز المُبادلات

عائدات تونس من الضرائب جيّدة نسبيا على الرغم من انخفاض الرسوم الجمركية إثر تفكيك التعريفات

على الخسائر الضريبيّة

تمكنت تونس خلال ثمانية عشر سنة من الانتفاع بالامتيازات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي. يشمل الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي خاصة أحكاما تتعلق بتبادل المواد المُصنعة (منها خاصة إزالة الرسوم الجمركية وبعض القيود). بينت مختلف التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بأن تونس نجحت في انتقالها الضريبي. فعائدات تونس من الضرائب جيّدة نسبيا على الرغم من انخفاض الرسوم الجمركية إثر تفكيك التعريفات. هذا وارتفعت بصفة ملحوظة عائدات الضريبة على القيمة المُضافة خاصة على المواد المُستوردة (التي تُقدّرُ بثلاثة بالمائة من الناتج المحلي الخام سنة 2013) التي ارتفعت أيضا علاوة على المكوس (2,5% من الناتج المحلي الخام سنة 2013) وضرائب مختلفة أخرى (2,6% من الناتج المحلي الخام سنة 2013). المصدر: صندوق النقد الدولي

(1) Mongi Boughzala, *La zone de libre-échange Tunisie-Union européenne quatorze ans après*, revue IEMed, Anuari IEMed de la Mediterrània, 2010

7 ما هي نتائج اتفاقية الشراكة لسنة 1995؟

تضاعفت الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات في عشرين سنة

على الصادرات

ارتفعت الصادرات التونسية نحو الاتحاد أوروبي بصفة ملحوظة منذ سنة 1995 حيث تضاعفت ثلاث مرّات في عشرين سنة بعد إمضاء الاتفاق إذ ارتفعت صادرات البضائع التونسية من 3,3 مليار يورو سنة 1995 إلى 9,4 مليار يورو سنة 2017 قبل أن تعرف تباطؤا نسبيا.
المصدر: قاعدة بيانات النفاذ إلى السوق، المفوضية الأوروبية

ومهما كانت الأحوال فبعد 20 سنة (دخول الاتفاق حيز التنفيذ يوم 1 مارس 1998) تبدو الأمور واضحة: عرفت تونس كيف تستفيد من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لكن تبقى مسألة هامة إذ لم تتمكن صناعتها من التنوّع بما فيه الكفاية والرفع من القيمة المضافة المنتجة محلّيا. تفاقم هذا الأمر بسبب التفاوت بين الجهات والنسبة المرتفعة للبطالة لدى الشبان من أصحاب الشهادات العُليا، عوامل قلّلت من مساهمة تونس في سلاسل القيمة عل المستوى العالمي. كما ظلت تونس مُرتبطة بالصحّة الاقتصادية لبعض دول منطقة اليورو ولم تتمكن من تنويع صادراتها نحو المناطق الداخلية للسوق الأوروبية وعلى المستوى الدولي

7 ما هي نتائج اتفاقية الشراكة لسنة 1995؟

على المُستهلكين

لم تنتفع الصناعة التونسية فحسب من الاتفاق المُمضى مع الاتحاد الأوروبي والذي عاد بالنفع كثيرا أيضا على المستهلكين والمنتجين المُقيمين في تونس. فبفضل هذا الاتفاق يتمتع المستهلكون بمنتجات ذي جودة أفضل وبتنوع كبير في المواد بينما يستفيد المنتجون بأسعار تفاضليّة للمنتجات نصف الجاهزة وبامتيازات عند اقتناء المواد الأولية غير المُتاحة في تونس

لم تنتفع الصناعة التونسية فحسب من الاتفاق المُمضى مع الاتحاد الأوروبي والذي عاد بالنفع كثيرا أيضا على المستهلكين والمنتجين المُقيمين في تونس

7 ما هي نتائج اتفاقية الشراكة لسنة 1995؟

إن تنوّع الصادرات لتشمل مواد ذي قيمة مضافة عالية جاء نتيجة اتفاق الشراكة

على صناعة النسيج

كان لتفكيك اتفاق الألياف المتعدّدة سنة 2005 أثر سلبي على قطاع النسيج وأيضا على الاقتصاد بصفة عامة. فقد أدّى إلى ارتفاع في البطالة خاصة بالنسبة للعمال غير المُختصين بالإضافة إلى اتساع التفاوت في نسب التأجير. يرجعُ هذا إلى التأثيرات المُباشرة على قطاع النسيج وأيضا على انعكاسات طالت قطاعات تزويد المواد الوسطى أو السلع الاستثمارية

يعود التأثير الإيجابي لاتفاق الشراكة إلى الحصّة المرتفعة للسلع الاستثمارية في الإيرادات التونسيّة. فقد أدّى التحرير إلى انخفاض أكبر في سعر هذا النوع من السلع مما شجّع على مزيد الاستثمار في قطاع النسيج. وبذلك يُمثل الانفتاح التجاري دعما للاستثمار

بالإضافة إلى ذلك مكّن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الجمهورية التونسية من الحد من خسائر فرص العمل الناتجة عن تفكيك اتفاق الألياف المُتعدّدة

يجدر التذكير أيضا بأن تركيبة الصادرات تغيرت وبأن منتوجات النسيج والملابس التي كانت تُمثل في التسعينات أهم جزء من الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي تركت تدريجيا حصّتها لفائدة المواد الميكانيكية والكهربائيّة التي تتميز بدقّتها وتطوّرها وبقيمتها المضافة العالية، علاوة على توظيفها لید عاملة ماهرة

7 الاتحاد الأوروبي ينتفع أكثر من تونس من اتفاقية الأليكا في القطاع الفلاحي

تأخرت تونس مقارنة بالمغرب ومصر من حيث النفاذ إلى السوق الأوروبية

سيفتح اتفاق الأليكا فرصا جديدة أمام تونس للنفاذ إلى سوق أوروبية تتكوّن من 500 مليون مستهلك. بالإضافة إلى ذلك، التزم الاتحاد الأوروبي بأن يكون الاتفاق تدريجيا وغير متناظر لفائدة تونس كما التزم بمرافقة تونس في مسار التحديث لتتمكن من استغلال مختلف الفرص على أحسن وجه. إن الفائدة التي يُمكن لتونس أن تظفر بها من اتفاق الأليكا تعتمد أيضا على حملتها الاستراتيجيّة ونسق الإصلاحات التي تقوم بها ومناخ الأعمال ومستوى المنافسة التي ستعمل على تشجيعها لتحسين الجودة خاصة على مستوى النقل البحري والترتيبات اللوجستية

تأخرت تونس مقارنة بالمغرب ومصر من حيث النفاذ إلى السوق الأوروبية إذ دخل الاتفاق المعروف باسم الاتفاق الفلاحي في المغرب حيز التنفيذ يوم 1 أكتوبر 2012 ويقضي بتحرير شبه كامل في المبادلات التجارية: يُمكن لنسبة 98% من المنتجات الفلاحية المغربية القابلة للتصدير نحو الاتحاد الأوروبي النفاذ حالا إلى السوق الأوروبية برسوم جمركية تبلغ 0%. أدى هذا إلى جلب الكثير من المُستثمرين الأوروبيين إلى المغرب على حساب تونس

على غرار الاتفاق الفلاحي مع المغرب (حاليا 53% من المنتوجات، 71% على خمس سنوات و91% على عشر سنوات)، يُمكن لتونس تحرير سوقها بصفة تدريجيّة وحماية منتوجاتها الأكثر حساسيّة

تعزيز القدرات المُؤسساتية	الجودة والسلامة للمُستهلك	القدرة التنافسية للمؤسسات والفلاحين
دعم تعصير السياسة الفلاحية والريفية تقييم أثر اتفاق الأليكا على بعض القطاعات الأساسية	تحسين جودة وسلامة منتوجات الصناعات الفلاحية الغذائيّة	تعصير 60 ألف مزرعة دعم سلاسل القيمة في الجهات خطط لحماية المياه والتربة في المزارع
دعم التقارب التشريعي المُساعدة على إرساء إطار قانوني لحماية المُستهلكين	دعم مُباشر إلى البنية التحتية للجودة واقتناء تجهيزات مخابر المُساعدة على إرساء بيئة ملائمة لحماية المُستهلكين	دعم مُباشر إلى 1688 مؤسسة بصدد الإحداث وصياغة استراتيجيّة التسويق واستكشاف أسواق جديدة
المُساعدة على إرساء إطار مؤسساتي وعلى تطوير قطاع النقل (النقل الجوي المدني، ميناء رادس، شحن ونقل البضائع عن طريق البحر) مُساعدة المستشفيات والمراكز الاستشفائيّة للحصول على شهادات الاعتماد	تحسين جودة وسلامة الخدمات الصحية تطوير الخدمات البريدية	دعم مُباشر إلى 475 مؤسسة تعمل في مجال الخدمات دعم تصدير الخدمات (تكنولو المعلومات والاتصال، الخدما الحرفية ...)

7 أمثلة عن المساعدات التي يُقدّمها الاتحاد الأوروبي في إطار الأليكا؟

الفلاحة
154 مليون يورو

الصناعة
74 مليون يورو

الخدمات
22 مليون يورو

مساعدة الاتحاد الأوروبي للنهوض بالاقتصاد التونسي ولتعزيز الصادرات منذ انطلاق اتفاق الأليكا

اتفاقية الأليكا تُترجم الرغبة في فتح أسواق جديدة للمؤسسات الأوروبية دون مراعاة مستوى التنمية في تونس

يكتسي هدف الاتحاد الأوروبي من اتفاق الأليكا طابعا سياسيّا واجتماعيّا. فتونس تُمثل شريكا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسّط وهو يولي أهمية قصوى لنجاح الانتقال السياسي والاقتصادي في تونس

لا يهدف هذا الاتفاق إلى غزو السوق التونسية التي تُعدّ محدودة نسبيّا بالمُقارنة مع الشركاء الآخرين الذين يتفاوض معهم الاتحاد الأوروبي حول اتفاقيات لدعم المبادلات التجارية والاستثمار. يعمل الاتحاد الأوروبي عادة على تعزيز نفاذ مؤسساته إلى الأسواق الخارجية والحرص على ضمان أفضل المواقع لها، لكن المفوضية الأوروبية أكّدت منذ البداية على تبنيها لمقاربة تدريجية وغير متكافئة لتعزز بها قدرة تونس على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية أكثر من قدرة الاتحاد الأوروبي على الوصول والنفاذ إلى السوق التونسيّة. يجب أن يكون مستوى الطّموح مُرتفعا لكي تتحقق فاعلية اتفاق الأليكا ويكون أثره واضحا وجليّا على الطرفين. ومهما كانت الأحوال يُمكن أن تلجأ كلّ من تونس والاتحاد الأوروبي إلى إجراءات وقائيّة إذا ما أدّى الانفتاح إلى ارتفاع كبير في الواردات التي يُمكن أن تهدّد أو أن تُربك القطاع المعني

يكتسي هدف الاتحاد الأوروبي من اتفاق الأليكا طابعا سياسيّا واجتماعيّا. فتونس تُمثل شريكا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسّط وهو يولي أهمية قصوى لنجاح الانتقال السياسي والاقتصادي في تونس. فتونس تحظى اليوم بدعم ومساندة لا مثيل لها من قبل في أوروبا يتعيّن عليها العمل على حُسن توظيفها

7 تونس لم تُفعّل أبدا إجراءات حمائيّة ضد المنتجات الأوروبية

م تعتمد تونس إجراءات وقائيّة ضمن المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار اتفاق الشراكة بسبب عدم الاستجابة كُليا إلى الشروط وبما أن العجز التجاري لتونس مع الاتحاد الأوروبي ظلّ دائما هو الأقل بالمُقارنة مع شركاء آخرين على غرار تركيا والصين. حققت تونس بالعكس فائضا تجاريا مع بعض الدول كفرنسا لكنها مع ذلك اتخذت إجراءات تمييزيّة للتصدي لبعض المنتجات الأوروبية على الغرار الرّخام والغرانيت - التي فرضت تونس عليها ضريبة استهلاك تبلغ 75% منذ 1 جانفي 2014 بينما أعفت نفس المنتجات التونسية من هذه الضريبة

شرعت تونس في إنجاز ثلاث بحوث إجرائية تتعلّق بالمنتجات التالية: الفخار, الزجاجات البلورية وألواح الألياف الخشبيّة متوسطة الكثافة، لكن لم يُتخذ أي قرار بسبب عدم ثبوت الآثار السلبية التي يُمكن أن تُحدثها إيرادات هذه المنتجات على السوق المحلية

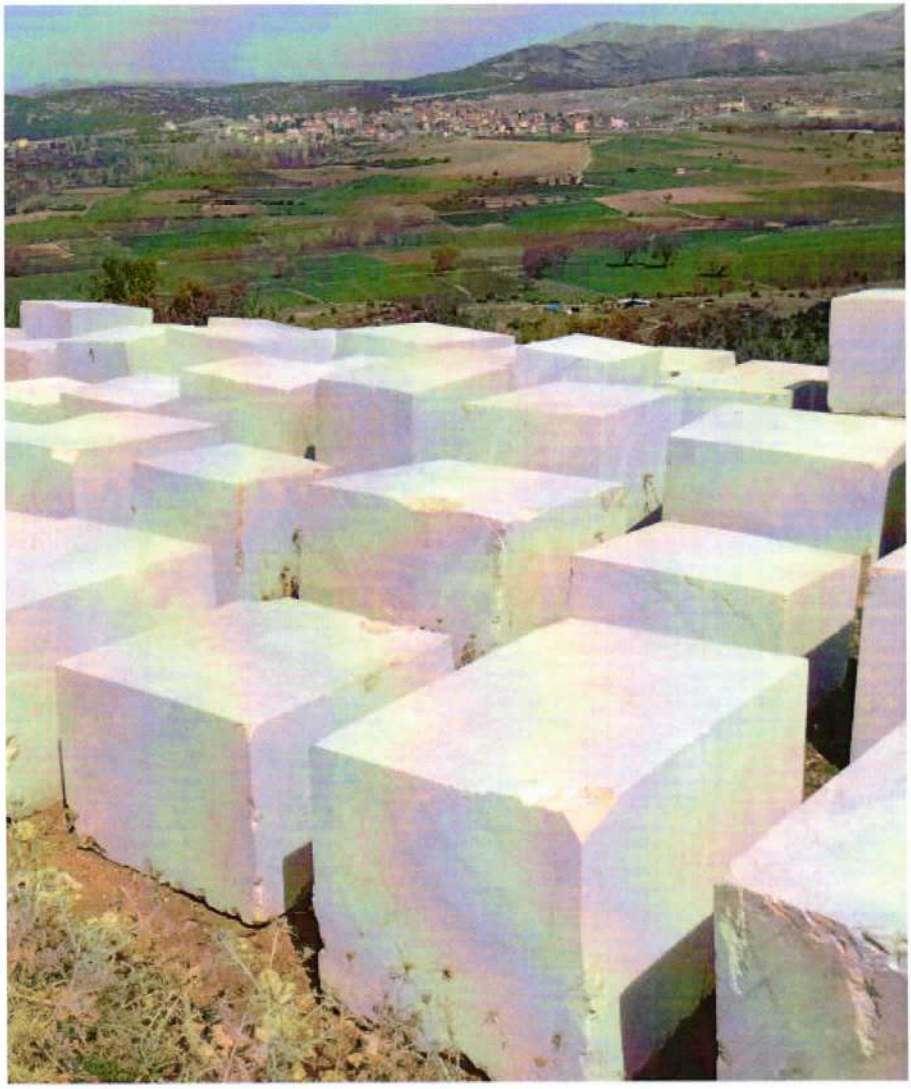

٧ كم ستستغرق فترة المفاوضات؟ ماذا سيحدث إذا ما امتنعنا عن الإمضاء؟

على سبيل المثال، استغرقت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وأكرانيا أربعة سنوات (من فيفري 2008 إلى ديسمبر 2011). شاركت أكرانيا في ثمانية عشر دورة وإثني عشر مؤتمر عن بُعد للتوصل إلى مرحلة إعداد اتفاق يشمل تبادل السلع والخدمات والتعاون الاقتصادي القطاعي مع التفكير في تقارب تشريعي

لا يُمكننا التنبّؤ مُسبقا بالفترة التي ستستغرقُها المُفاوضات ولا يتم تحديد آجال لذلك, فجودة المُفاوضات هي التي تعنينا في الآخر. إن لم تكن نتائج المفاوضات مُجدية لتونس، يُمكن للبرلمان التونسي الذي يُدافع على المصلحة العامة للبلاد أن يُقرر عدم المُصادقة عليها. ما يهم هو التوصل إلى اتفاق يكون ذي منفعة مُشتركة لتونس.

التقارب التشريعي يحرم الدولة التونسيّة من حُرّية اختيار نظامها للتعديل الاقتصادي

قررت تونس مع الاتحاد الأوروبي تحقيق قفزة نوعيّة مشتركة على مستوى شكل وفلسفة العلاقات التي تربط بينها من أجل التوصّل إلى شراكة حقيقيّة واندماج اقوى للهياكل السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية التونسية مع نظيراتها الأوروبية مع أمل تحقيق اندماج فريد من نوعه في «الحريات الأربعة» التي تُشكّل درع السوق الأوروبية الداخلية

احتاجت الدول الأوروبية إلى سنوات عديدة قبل تقريب تشريعاتها وتحقيق التطابق بينها. يؤكّد هذا الأمر ضرورة تقديم الاتحاد الأوروبي للمساعدة الفنية والمالية لتحقيق التقارب المنشود

اختارت طبعا كل من تونس والاتحاد الأوروبي وضع التقارب التشريعي في محور اتفاق الأليكا لنشأة فضاء متناسق تحكمه مبادئ وقوانين متجانسة تُعزز وضوح الرؤيا والقدرة على التنبّؤ والمقروئيّة التي يجب أن يتميّز بها كل فضاء للتبادل في بيئة تطغى عليها العولمة

تعتمد المفاوضات في بعض المجالات على مسار انخرطت فيه تونس للتقارب مع التشريعات الأوروبية والدولية (المناقصات العمومية والمنافسة وقواعد حفظ الصحّة العامة والصّحة النباتية وتيسير المبادلات التجارية وغيرها...) بينما ظهرت مجالات أخرى جديدة نسبيا في العلاقات التجاريّة بين تونس والاتحاد الأوروبي على غرار العلاقة بين التجارة والتنمية المُستدامة أو التجارة في مجال الطاقة على الرغم من وجود قوانين دولية مُحدّدة صادق عليها كل من الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية (في إطار منظمة العمل الدولية مثلا). تأخذ المفاوضات بعين الاعتبار التقدّم الذي حققته تونس وكذلك الأولويّات المشتركة في مسار التقارب التشريعي باعتبار الأولويات التونسية بقدر الإمكان ومسارات الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل على تحقيقها

احتاجت الدول الأوروبية إلى سنوات عديدة قبل تقريب تشريعاتها وتحقيق التطابق بينها. يؤكّد هذا الأمر ضرورة تقديم الاتحاد الأوروبي للمساعدة الفنية والمالية لتحقيق التقارب المنشود

هل يُشارك المُجتمع المدني في المباحثات وبكُل شفافيّة؟

إن حوارا بمثل هذه الجودة يشارك فيه المُجتمع المدني بصفته طرف رسمي وهام في العلاقات الثنائية يُعدّ فعلا أمرا متميّزا

تُضفي كلّ من تونس والاتحاد الأوروبي أكبر قدر من الشفافيّة على حوارها مع المُجتمع المدني وقد تجلّى ذلك في نشر الوثائق الأولى للمفاوضات المُقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي كما حرص الطرفان على الاستجابة لمشاغل المُجتمع المدني ودعوتها للمُشاركة في المفاوضات. في هذا الإطار يدور حوار مفتوح وشامل مع مختلف أطياف المُجتمع المدني وأطراف فاعلة أخرى على مدى فترة المُفاوضات

يعمل كل من الاتحاد الأوروبي وتونس على تشريك الجمعيات والنقابات والمؤسسات القطاعية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات البحث في اجتماعاتها وجلساتها الاستشاريّة مما يُعطي مثال فريدا ثمّنته وسائل الإعلام الوطنية والعالمية

يلتقي المُفاوضون بالمجتمع المدني قبل كلّ دورة مُفاوضات ثمّ ينشرون تقريرهم. إن حوارا بمثل هذه الجودة يشارك فيه المُجتمع المدني بصفته طرف رسمي وهام في العلاقات الثنائية يُعدّ فعلا أمرا متميّزا

وماذا عن إجراءات المرافقة؟

وضع الاتحاد الأوروبي برنامجا أوليا للمساعدة الفنية عند الشروع في المُفاوضات خلال شهر جانفي 2016. شمل هذا البرنامج خاصة محاور تتعلّق بالتقارب التشريعي والقوانين الأوروبية المشتركة والاتصال والتشاور مع الأطراف الفاعلة. سيُقدم الاتحاد الأوروبي مزيدا من المساعدة الفنية حسب تقدّم المفاوضات والاحتياجات التي ستُعبّر عليها تونس شيئا فشيئا

يهدف برنامج جديد يُدعى «برنامج دعم التنافسية والصادرات» بقيمة تبلغ 90 مليون يورو إلى دعم التنمية المُستدامة للاقتصاد التونسي

أنظر الجداول في الصفحتين 15-14

فالمساعدة التي قدّمها الاتحاد الأوروبي لقطاع الفلاحة والصيد البحري مثلا من شأنها أن تجعل من المنتوجات الفلاحية والصّناعات الغذائية مُحرّكا للنمو الاقتصادي في تونس. يتم تحديد المساعدة بالشراكة مع السلطات التونسية وتشمل برامج التنمية المحاية على غرار برنامج إرادة (بقيمة 32 مليون يورو) وأينبارد (10 مليون يورو) الذين يهدفان إلى تعزيز سلاسل القيمة الشاملة الفلاحية المُندمجة في ثماني ولايات

كما يهدف برنامج جديد يُدعى «برنامج دعم التنافسية والصادرات» بقيمة تبلغ 90 مليون يورو إلى دعم التنمية المُستدامة للاقتصاد التونسي مع خلق فرص التشغيل من خلال إعادة إحياء القطاع الصناعي والفلاحي، وتطابق المواصفات والتنظيم في مجال الجودة وسلامة الأغذية ومراقبة السوق وتثمين المنتوجات الفلاحية ومواد الصيد البحري وتحسين بيئة الأعمال وقدرة المؤسسات التونسية على التصدير. تمّت صياغة هذا البرنامج بطلب من الجانب التونسي من أجل الاستعداد الأفضل لدخول اتفاق الأليكا حيز التنفيذ

Projet d'accord de libre-échange complet et approfondi

الأليكا

اتفاق التبادل الحر الشامل والمُعمّق

بعض الأجوبة عن الأسئلة الأكثر جدلاً

Commission européenne

Délégation de l'Union Européenne à Tunis
BP 150 - 153 | Tunis - Tunisie
Tél. : (+216) 71 960 330
Fax : (+216) 71 960 302
delegation-tunisia@eeas.europa.eu